الفصل الثاني
الحدود والعلاقات الدولية

obeikandl.com

تمهيد:

لاتزال الحدود مبهمة بين عدد من الدول، ليس في أوروبا وعالمنا العربي،وإنما في أمريكا الوسطى والجنوبية وآسيا وإفريقيا بالأخص:حيث تتمدد المساحات الشاسعة، ولاسيما إذا كانت أراضيها نائية وتعيش فيها أقوام مختلفة، وهي حالات تبدو في واقع الحال استثنائية ونادرة، وفي طور من الزوال[1]المتزايد، في العلاقات الدولية بفعل تطور درجة الوعي القومي لدى الأمم الناشئة.

وبفعل المواقف والاتجاهات المتباينة لعدد من الدول، نشأت، تبريرات لأطماعها، نظريات هي سياسية في أهدافها، ولائمت الى منطق القانون(droit) بصلة، ومن بين خصائص هذه النظريات:

-نظرية الحدود الطبيعية (théorie des frontières naturelles).

-نظرية الحدود الإستراتيجية (théorie des stratégiques).

-نظرية الحدود القومية (théorie des frontières nationales).

[1] الدكتور أدمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري العام،ج2 ، د ار العلم للملايين، بيروت سنة 1971.

obeikandl.com

المبحث الأول

نظرية الحدود الطبيعية(théorie des frontières naturelles)

كان أنصار هذه النظرية هم الدول الكبرى، وخاصة فرنسا وإسبانيا وروسيا والولايات المتحدة.

فسياسة فرنسا منذ القرن السابع عشر، تقوم على المنهجية التي خطها **الكاردينال دي ريشليه(De richelieu)**، وهي تحقيق حلم فرنسا القديم بجعل نهر الراين، حدا طبيعيا بينها وبين الدول الألمانية شرقا، وهو الهدف الذي تبناه الملك لويس الرابع عشرفي القرن السابع عشر،ونابليون في مطلع القرن التاسع عشر في حروبهما المتواصلة مع سائر أمم أوروبا.

فإسبانيا حاولت، طيلة التاريخ الحديث، أن تجعل من جبال البرانس(أو البرينيه)، حاجزها الطبيعي تجاه فرنسا، وذلك بضم المقاطعات الشمالية، ككتالونيا، والنافارا، المختلفة في بعض النواحي، ولاسيما في اللغة والتقاليد، عن الأمة الإسبانية، وهي سياسة جهدت بأن تتبعها قديما إزاء البرتغال بدون جدوى.

أما روسيا، فقد اعتبرت بأن حدودها الطبيعية لا تتوقف إلا في بحر اليابان، مما دفعها، طيلة القرن الماضي، الى التقدم بجحافل قواتها وفلاحيها وموظفيها، في مجاهل سيبيريا[1] اللامتناهية، معرجة على أقطار إسلامية احتلتها، في آسيا الوسطى والقوقاز.

وتاريخ الولايات المتحدة الحديث، يلاحظ عليه السياسة العنيدة التي اتبعتها حكومتها الفدرالية في ابتلاعها منطقة (**اللويزيانا**) العظيمة من نابليون في سنة 1803، وحروبها مع إسبانيا للاستيلاء على مستعمراتها الواسعة في التكساس وفلوريدا جنوبا، وكاليفورنيا شرقا،، وكان من نتيجة هذا الصراع القاسي مع القبائل

---

[1] أدمون رباط، القانون الدستوري العام، مرجع سبق ذكره، ص69، ج2.

الهندية الأصيلة، القضاء على أقوامها المتخلفة والمتنابذة، واستعمار أراضيها البكر، التي منها كانت الانطلاقة الاقتصادية، التي تولدت عنها طاقة أمريكا الهائلة.

والفكرة الناجمة عن هذه السياسة، وهي غريزية بكل شعب، هي التي تدفعه الى **الفتح والاستعمار**،قد بقيت مفتقرة الى نظرية تبررها، على الرغم من جهود الفرنسيين في استخراجها، وخاصة في قول جان جاك روسو(j.j.rousseau) الى الاعتبار بأن النظام السياسي القائم في هذا القطاع من العالم إنما هوفي "مشروعه عن السلام"((**بأنه يبدو أن موقع الجبال في أوروبا، وموقع البحار والأنهار المحيطة بالأمم القاطنة حولها، قد تسبب عنه أمر تعدد أفراد هذه الأمم وأحجامها، مما يدعو الى الاعتبار بأن النظام السياسي القائم في هذا القطاع من بعض وجوهه**)).وقد تبنت الثورة الفرنسية نظرية (جان جاك روسو) في إلحاق بعض المقاطعات من أوروبا الغربية، كالسفواي(savoie) ونيس(nice)، الى الجمهورية الفرنسية. كما كانت لعبت **نظرية الحدود الطبيعية** دور المبرر للبنانيين النصارى، في سنة 1919، الى المطالبة بإنشاء"لبنان الكبير"، باعتبار أن لجبل لبنان القديم حدودا رسمتها له الطبيعة، والتي تمتد الى سهول البقاع شرقا والى الساحل ومدنه، بما فيه بيروت.

وإجمالا، فإن القول بوجود **حدود طبيعية**، لا يبدو متماشيا مع منطق الطبيعة، إذ أن الجغرافيا لا تفرض ولا تستطيع أن تفرض حدودا بين البشر، الذين لم يتوقفوا، في أزمنتهم العائدة الى ما وراء التاريخ، أمام الحواجز الطبيعية، في تنقلاتهم وهجراتهم المستمرة.إن العقبات الناجمة عن الجبال والبحار والأنهار، لم تستطع في الماضي، وما بالك في الوقت الحاضر، أن تفرق بين البشر، وهي قائمة حتى في إقليم الدولة.

المبحث الثاني

نظرية الحدود الإستراتيجية(frontières des stratégiques)

تسترت وراء نظرية الحدود الطبيعية، آراء وادعاءات سياسية، ما لبثت أن كشفت وجهها الحقيقي باتخاذ شكل نظرية الحدود الإستراتيجية، وتقوم على أساس حماية الدولة من العدوان الخارجي، بإقامة أوسع المناطق من حولها، وهي هيمنة النفوذ، وإذا اقتضى الأمر، بالقوة(la violence)، وقد اتبع هذه السياسة **نابليون بونابرت**، الذي جعلها منهاجا مرسوما، في إنشائه الدول في أوروبا.

وفي الإمبراطورية الألمانية الثانية ظهر أيضا هذا الاتجاه، بسياستها الرامية الى تحقيق "الوثبة نحو الشرق"، وهي السياسة التي انتهجها وطبقها النازيون،[1] في فترة تسلطهم على الربوع الأوروبية،قبل انهيارها.[2]

أيضا، انتهج هذه السياسة الاتحاد السوفيتي(السابق)، أثناء احتلاله لدول أوروبا الوسطى والبلقان، عقب الحرب الأخيرة، فكانت الدافع، المعنوي والسياسي

---

[1] الدكتور/أدمون رباط، القانون الدستوري العام، مرجع سابق، ص72

[2] سياسة الحدود الستراتيجية قد اتخذت في عهد هتلر، شكل النظرية القائلة بأن ألمانيا الكبرى، "مجالا حيويا"، يقتضي انشاؤه، وقد أشار اليها في كتابه "كفاحي"، في الفصل الرابع عشر، وحاول تحقيقها في المحالفة، التي عقدها مع موسوليني، في برلين، بتاريخ22 مايو سنة1939، والشهيرة بـ"ميثاق الفولاذ"، حيث اتفق الزعيمان على تحقيق أطماعهما بتأمين"المجال الحيوي" لبلادهما.

وقد عثر بعد الحرب الأخيرة على كتاب من تأليف هتلر، بعنوان"توسع الرايخ الثالث"، نشر باللغات الغربية، في سنة1964، وفي هذا الكتاب يعيد هتلر عرض نظرياته حول المجال الحيوي.

وماتقتضي ملاحظته هو أن هذه الفكرة لم تكن من ابتكار هتلر، بل تعود الى نظريات كاتب جغرافي الماني، كان لآرائه أشد الأثر على العقائد النازية، وهو (**هاوسهوفر k haushofer**)، في كتابه عن "الحدود"، الصادر في سنة1927، وفيه حاول الاثبات بأن الحدود لاتؤلف خطا سياسيا فاصلا بين الدول وحسب، بل أيضا"مجالات حدثت فيه فجائع ومعارك"، فانبعثت منها، عبر التاريخ، روح الأمة، واذا ما أهملت الأمة صيانة هذه المجالات، فلابد عندئذ من أن يدب اليها الوهن وان يتناولها بالنهاية الانقراض.(أدمون رباط، القانون الدستوري العام).

وقد عثر بعد الحرب الأخيرة على كتاب من تأليف هتلر، بعنوان"توسع الرايخ الثالث"، نشر باللغات الغربية، في سنة1964، وفي هذا الكتاب يعيد هتلر عرض نظرياته حول المجال الحيوي.

وماتقتضي ملاحظته هو أن هذه الفكرة لم تكن من ابتكار هتلر، بل تعود الى نظريات كاتب جغرافي الماني، كان لآرائه أشد الأثر على العقائد النازية، وهو (**هاوسهوفر k haushofer**)، في كتابه عن "الحدود"، الصادر في سنة1927، وفيه حاول الاثبات بأن الحدود لاتؤلف خطا سياسيا فاصلا بين الدول وحسب، بل أيضا"مجالات حدثت فيه فجائع ومعارك"، فانبعثت منها، عبر التاريخ، روح الأمة، واذا ما أهملت الأمة صيانة هذه المجالات، فلابد عندئذ من أن يدب اليها الوهن وان يتناولها بالنهاية الانقراض.(أدمون رباط، القانون الدستوري العام).

على الأقل، الى ظهور الديمقراطيات الشعبية، عن طريق الأحزاب الشيوعية المحليـــة، وهي سياسة ورثها الاتحاد السوفيتي(السابق) عن الإمبراطورية القيصرية، التي كـــان هدفها، الاقتراب من أواسط أوروبا ومضايق الدردنيل، باتجاه البحار الدافئة.[1]

وما التبشير بعولمة العالم وأمركته، وتوزيع القواعد في كل مكان من الدنيا، وإغداق الأموال على الشعوب الموالية، سوى صـــورة حيـــة لتوســـيع حـــدودها الإستراتيجية في العالم.

[1] أدمون رباط ، القانون الدستوري العام، مرجع سابق،(وما"المسألة الشرقية" في خلال القرن التاسع عشر، سوى سلسلة انعكاسات لسياسة روسيا القيصرية نحو"الرجل المريض"، أي الدولة العثمانية، التي كادت ان تقتسم تركته الواسعة، لولا حرص بريطانيا وفرنسا على حماية كيانها، لابعاد شبح"الدب الروسي" عن البحر المتوسط وخطوط الشرق وآسيا.

obeikandl.com

نظرية الحدود القومية (théorie des frontières nationales)

منطق هذه النظرية يقوم على أساس أن تكون حدود كل دولة خاضعة لحدود شعبها القومية،أي أن تضم في إقليمها كل جماعة تدين بقوميتها،باعتبار أنها مشتركة مع شعب هذه الدولة،بمشيئة واحدة وبحياة جامعة.

و هذه النظرية منحدرة، عن نظرية السيادة القومية لكونها تقر للأمة القومية، و بالتالي للجزء من هذه الأمة،الذي لا يكون متصلا بها، بحق تقرير مصيره،للانضمام إلى أمته الأصلية .

و هذه النظرية اتبعتها الدول الغربية الحليفة،في أعقاب الحرب الأولى،وذلك باستفتاء السكان في المناطق المتنازع عليها من أوروبا ،كما يستدل عليه من الأحكام الخاصة بمبدأ هذا الاستفتاء الذي أوضحته و نظمته معاهدة فرساي .

و يعاب على هذه الطريقة في رسم الحدود بين الدول، محاذيرها الخطرة،كما تدل عليه أمثلة معاصرة لا يزال فيها الاحتقان قائما ،كاليونان والاتراك في قبرص،إلا إذا استبدلت صيغة تعيين الحدود،وفقا للرغبات القومية،بطريقة أخرى،فيها من القساوة ما لا يتسع المجال لذكره،وهي تبادل السكان التي اتبعت على إثر معاهدة لوزان بين تركيا واليونان،و أثناء التعديلات التي أصابت حدود ألمانيا الشرقية (سابقا)لمصلحة الاتحاد السوفيتي (سابقا)بعد هزيمة هتلر.

المبحث الرابع

الحدود السياسية والحدود الإجتماعية

يتفق الجميع بالكاد،أن الحدود السياسية للدولة ، لا تتفق في أغلب الأحيان،وحدودها الإجتماعية[1]، بالنسبة إلى الدولة المتاخمة ، فإذا كانت غاية الحدود السياسية أن تعين،بصورة دقيقة،الأرض التي ينطبق عليها سلطانها،فإن من الصعوبة بمكان تعيين الحد،الذي ينتهي إليه شكل الحياة الإجتماعية الخاصة بهذه الدولة،لأنه ببساطة أن المنطقة التي تمر فيها الحدود إنما تؤلف محيط تبادل مستمر،للأفكار والعادات و التقاليد و المنتجات ،حيث التجاوب على أشده بين الأهالي ،خاصة في المناطق الحدودية أي بين التبادل من كل جانب،سلعا وخدمات وعلاقات اجتماعية،بل أكثرمن ذلك إلى التزاوج وسائر الروابط الإجتماعية،رغم الحدودالسياسية الفاصلةبين دولهم .

إذن،حياة الدولة الإجتماعية لا تقف على حدودها السياسية،بالشكل الذي يقف أمامها سلطانها القانوني،وهي الحالة المتداخلة ، التي تعبر عنها خير تعبير فكرة التخوم ، بمعناه الأصلي بالعربية ، أي بمعنى أن الافتراق لايتم بالحد و إنما بمنطقة ممتدة،تتداخل فيها صلات الممالك و الديار، تداخلا سلميا أو حربيا ، حسب الظروف و العهود .

[1] أدمون رباط ، القانون الدستوري العام، مرجع سبق ذكره، ص75.